دعت إلى الاهتمام بإرسال التلاميذ المرضى للطبيب كإجراء روتيني

«الرعاية الصحية لطلبة المدارس».. نهج الكويت الثابت للحفاظ على الأجيال

مبنى دائرة المعارف الكويتية

طلبة مدرسة المباركية

شهد عقد الثلاثينيات من القرن الماضي في الكويت بداية نهضة سياسية واجتماعية لتأسيس الدولة الحديثة تمثلت في إنشاء العديد من الدوائر والهيئات الحكومية ومنها «دائرة المعارف» عام 1936 التي عنيت بشؤون التعليم في البلاد وأحوال الطلاب والطالبات.

ولم يقتصر دور «دائرة المعارف الكويتية» آنذاك على الاهتمام بالجوانب التعليمية والتربوية للطلبة وإنشاء المدارس فحسب بل شمل اهتمامها مختلف الجوانب الإنسانية لبناء الطالب لا سيما صحيا.

وفي هذا السياق ذكر الدكتور خالد الجارالله في بحث نشر في مجلة «رسالة الكويت» الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الكويتية في 47 يوليو عام 2014 «أن المسؤولين عن التعليم في البلاد ادركوا منذ البداية اهمية العناية بصحة التلاميذ والعاملين في المدارس».

وقال إن هذا الاهتمام عززته توصيات خبراء التربية والتعليم البريطانيين الذين زاروا الكويت بدعوة من مسؤولي دائرة المعارف آنذاك ومنهم اديريان فالنس وهو اقدم خبير تربوي زار الكويت مرتين للنظر في أحوال التعليم.

وأضاف الجار الله أن فالنس قدم تقريرين مفصلين عن أوضاع التعليم في الكويت في عام 1939 ورد فيهما أن الرعاية الصحية في المدارس غير متوافرة مما كان له الأثر السلبي على التحصيل العلمي للتلاميذ مقترحا تعيين طبيب متفرغ للمدارس أو أن يخصص راتب لطبيب غير متفرغ من مهامه رعاية صحة التلاميذ.

وأوضح أن دائرة المعارف الكويتية اهتمت بتقريري فالنس فعمدت أولا الى تكليف الطبيب السوري يحيى الحديدي الذي استقدم للعمل في الكويت عام 1940 للقيام برعاية التلاميذ كجزء من عمله الرسمي كما دعت نظار المدارس الى الاهتمام بإرسال التلاميذ المرضى للطبيب كإجراء روتيني.

وبين الجار الله أن الرعاية الصحية للتلاميذ في المدارس خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي كانت محدودة ومتواضعة لاسيما في مدارس القرى التي كانت شبه محرومة من تلك الرعاية لبعدها عن المدينة من جهة ومحدودية الموارد والكوادر من جهة أخرى مشيرا الى أن الكثير من التلاميذ آنذاك كانوا يعانون أمراض سوء التغذية والأمراض الطفيلية والقطرية المعدية وأمراض العيون مثل «الرمد الحبيبي».

وأضاف أن دائرة الصحة في الكويت كانت تقدم خدماتها الصحية للمواطنين والمقيمين ومن ضمنهم التلاميذ من خلال طبيب المستوصف الحكومي في مطلع الاربعينات وهو ما كان يمثل عبئا مضافا على الأعباء التي كان يتحملها طبيب الصحة وخصوصا في ظل محدودية الموارد إبان سنوات الحرب العالمية الثانية.

■ المسؤولون أدركوا منذ البداية أهمية العناية بصحة التلاميذ والعاملين في المدارس

■ دائرة الصحة كانت تقدم خدماتها الصحية للمواطنين والمقيمين في مطلع الأربعينات

وذكر انه لذلك سارعت دائرة المعارف مع البدء في التوسع في إنشاء المدارس داخل المدينة والقرى إلى تعيين طاقم طبي مكون من طبيب للبنين وطبيبة للبنات ومساعد ممرض «مضمد» لكل منهما واعتمدت نظام العمل وواجبات الطبيب اليومية ووفرت الوسائل المناسبة لتأدية عمله من مواصلات لتأمين زيارة المدارس البعيدة إلى جانب تأمين مقر في الدائرة لفحص التلاميذ والموظفين وتأمين الصيدلية المدرسية من خلال التنسيق مع «مذخر الادوية» في دائرة الصحة.

وأشار إلى أن الرعاية الصحية التي قدمتها دائرة المعارف آنذاك لم تقتصر على التلاميذ داخل المدارس فقط بل شملت أيضا الزيارات المنزلية لبعض التلاميذ المتغيبين بسبب المرض حرصا منها على رصد الحالات المرضية المعدية.

وذكر أنها قدمت أيضا خدمة الرعاية في المستوصف ومنها إلى المستشفى حتى قبل إنشاء المستشفى الحكومي «الأميري» إذ كانت تحول الحالات إلى «مستشفى الإرسالية الأمريكية» وتتكفل بدفع قيمة العلاج والدواء على الرغم من قلة الموارد المالية خلال تلك الفترة - قبل تدفق عوائد النفط - مما يدل على أن الكويت كانت سباقة في تقديم الرعاية الصحية الإنسانية للجميع دون مقابل.

وبين الجار الله أن دائرة المعارف وفرت أيضا خدمات مساندة للتعامل مع الحالات التي قد تتسبب في نقل العدوى بين التلاميذ فقد وفرت حلاقا لمواجهة حالات «القراع» أي مرض «فروة الرأس القطري» بين التلاميذ عام 1949 وتزويد المدارس بالمواد المعقمة لوقايتها من الأمراض كما وفرت لقاح «الجدري» لتلاميذ وكان طبيب المعارف آنذاك يرصد الحالات المتغيبة من المدرسة للتحقق من عدم وجود مرض معد للتلميذ قبل التحاقه بالمدرسة مجددا.

وأوضح أن اهتمام دائرة المعارف الكويتية بالناحية الصحية للطلبة لم يقتصر على التلاميذ داخل الكويت فحسب بل شمل أيضا طلبتها المبتعثين في الخارج إذ قررت عام 1948 تخصيص طبيب من ذوي الكفاءة يقوم بزيارة دورية للطلبة المبتعثين في مصر وذلك في مقر البعثة «بيت الكويت في القاهرة» لتقديم الرعاية الصحية لطلبتها المبتعثين.

وأضاف أنه نظرا إلى شيوع أمراض سوء التغذية عند التلاميذ آنذاك فقد أولت «دائرة المعارف» اهتمامها بتوفير وجبة غذائية مغذية مجانية لطلبة المدارس إذ خصصت عام 1950 «شوربة العدس» كوجبة يومية تقدم للطلبة لغناها بالسعرات الحرارية العالية والمكونات الغذائية الرئيسية لاسيما البروتين.

وبين أن هذا القرار كان النواة لإنشاء إدارة في مجلس المعارف لرعاية هذا المشروع وإنشاء «المطبخ المركزي» الذي استمر بتقديم الوجبات الغذائية المجانية لطلبة المدارس ووزارة التربية فيما بعد.

وأشار الجارالله إلى أن دائرة المعارف الكويتية وفرت كذلك كسوة للتلاميذ والتلميذات من ذوي العوز لمكافحة البرد عام 1950 كما امنت صرف الأحذية لجميع الطلاب والطالبات مجانا.

وأكد أن الرعاية الصحية المجانية التي قدمتها دائرة المعارف الكويتية لم تقتصر على علاج وتغذية وكسوة ووقاية الطلاب والطالبات فقط بل امتدت لتشمل حتى رعاية التلاميذ ضعاف البصر إذ وفرت عام 1950 نظارات طبية لضعاف البصر مما يتم عن وعي متقدم في مفهوم الرعاية الصحية والتعليمية ومراعاة البعد الإنساني لهذه الفئة من التلاميذ.

وقال إنه في يوليو 1950 عهد لإدارة دائرة الصحة برعاية شؤون صحة المدارس لتكون فيما بعد نواة لتأسيس «الصحة المدرسية» عام 1951 في حين استمرت دائرة المعارف في اهتمامها بتأسيس جيل من طلبة العلوم الصحية والطبية إلى جانب دورها الرائد في انشاء المعاهد الصحية في البلاد.

تتمات

الجارالله : توحيد

الصفوف وتوحيد المواقف» مشيرا الى ان الاجتماع يأتي «في ظل استمرار ما يشهده عالمنا العربي من تحديات جسيمة وظروف دقيقة وأزمات متعددة ومتواصلة عجزنا والجهود الاممية والقرارات الدولية عن ايجاد حل لها لتستمر المعاناة وتتزايد التحديات وتتضاعف المخاطر التي نواجهها».

وشدد على ان «الوضع الذي نعيشه اليوم يتطلب جهدا جماعيا لمواجهته لنعيد الى عالمنا العربي أمنه واستقراره» مضيفا «اننا مدعوون اليوم في ظل الظروف التي يعانيها عالمنا العربي لخلق تفاهمات مشتركة لحجم أزماتنا ونتائجها والأخطار المحدقة من استمرارها».

واوضح ان «ما نواجهه اليوم من أعمال ارهابية استهدفتنا جميعا تمثل تحديا يستوجب منا تفعيل تحالفنا مع المجتمع الدولي لاستئصال هذه الظاهرة وتحصين مجتمعاتنا كافة من شرورها».

واضاف الجارالله انه «رغم ما حققناه من انتصارات على هذه الإعمال الاجرامية فلن نستطيع عبور ذلك النفق الطويل وتجاوز هذه المرحلة بشتات يمزق مواقفنا وخلافات تبدد جهودنا».

وذكر ان «أزماتنا لا تزال بعيدة عن الحل فالقضية الفلسطينية تعاني جمودا لا تزال معه تشكل مصدرا لما تعيشه المنطقة من مظاهر عدم الاستقرار ومدعاة لزيادة العنف والتوتر ناهيك عن المعاناة التي يعيشها أشقاؤنا الفلسطينيون».

ولفت الى ان «العالم لا يزال رغم ما لديه من قرارات للشرعية الدولية عاجزا عن تنفيذها» داعيا المجتمع الدولي «الى السعي الجاد لتحريك مسيرة السلام في الشرق الاوسط وايجاد حل نهائي لها وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين».

واكد نائب وزير الخارجية في هذا السياق موقف الكويت الراسخ تجاه القضية الفلسطينية وسعيها من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الامن لايجاد حل لها وفق تلك المرجعيات.

وحول الوضع في اليمن قال الجارالله إن «العالم استبشر بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في (ستوكهولم) الا ان تنفيذه على ارض الواقع لا يزال يواجه صعوبات وعراقيل رغم ما يعانيه الشعب اليمني الشقيق من أوضاع صعبة».

واشار الى «ان بلادي استجابت للنداء الذي أطلقته على اثرها الامم المتحدة عبر اعلانها عن التزامها بمبلغ 600 مليون دولار لمواجهة الاحتياجات الانسانية للشعب اليمني الشقيق».

وقال «أؤكد هنا ان الحل السياسي هو السبيل لانهاء هذه الازمة وفق المرجعيات الثلاث المتفق عليها».

وعن الازمة السورية اكد انها «لا تزال تفتك وتدمر دون حل في الافق رغم ما يبذل من جهود اممية ومساع دولية» معربا عن الامل ان يتمكن المجتمع الدولي من ايجاد حل يحقن دماء الاشقاء ويحفظ لهم كيان وطنهم «وفق قرارات الشرعية الدولية لا سيما قرار مجلس الامن رقم (2254) وبيان (جنيف 1)».

وفيما يتعلق بالوضع في ليبيا أوضح الجارالله ان المشهد على الساحة الليبية لا يزال معقدا ولا تزال المساعي المبذولة تواجه عقبات وصعوبات مجددا الدعوة لتطبيق (خطة العمل) التي أعدتها الامم المتحدة والتي عرضها الممثل الخاص للامين العام الى ليبيا غسان سلامة.

وأضاف «لا يفوتني هنا الاشادة بالجهود التي يبذلها الاشقاء في الامارات في هذا السياق آملين ان تكلل جهود المجتمع الدولي قريبا في انهاء هذه الازمة».

السفير البريطاني

الموجودة في ميناء الشويخ بالكويت مساء الخميس الفائت.

وقال دافنبورت في مؤتمر صحافي مع قائد المدمرة مايكل كارتركين ان زيارة المدمرة البريطانية لدولة الكويت ستساهم في تعزيز العلاقات الدفاعية القائمة بين البلدين منذ فترة طويلة.

واضاف ان «هذه الزيارة تأتي في اطار العلاقات الثنائية بين البلدين لا سيما في النهج الدفاعي بالجانب الاقليمي».

وهنا المسؤولين في المدمرة بالعمليات الناجحة جدا التي اجرتها في المنطقة وعلى وجه الخصوص عمليات ضبط المخدرات.

وحول ما اذا كان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي سيؤثر على علاقتها بدول المنطقة اكد دافنبورت في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان هذه الخطوة لن يكون لها تأثير سلبي على علاقات بريطانيا مع الدول خارج الاتحاد الاوروبي.

واعرب عن تفاؤل بلاده ازاء علاقتها مع دول المنطقة خاصة الكويت وسعيها لاقتناص كل فرصة للارتقاء بها.

كما اعرب عن تطلع بلاده الى تطوير التعاون مع الكويت في مجالات مثل التعليم والصحة والامن السيبراني وامن الطيران والتجارة.

من جانبه قال قائد المدمرة كارتيركين ان زيارة المدمرة للكويت هي المحطة الاخيرة لها في المنطقة قبل مغادرتها الى بريطانيا بعد ستة اشهر تقريبا من بقائها في المنطقة.

واضاف «لقد كان لدينا عدد من المهام ونحن نركز الى حد كبير على توفير امن بحري اقليمي من خلال العمل مع القوات البحرية في جميع الدول الاخرى».

واوضح ان مهمة المدمرة الرئيسية هي القيام بعمليات مكافحة المخدرات في بحر العرب وحققت نجاحا كبيرا في هذا الصدد اذ تم ضبط اكثر من 15 طنا من المخدرات التي كان يمكن ان تشق طريقها عبر اليمن وافريقيا لتصل اخيرا الى اوروبا.

واشار الى ان قيمة تلك المخدرات بلغت حوالي 150 مليون جنيه اي نحو «5ر197 مليون دولار» اذ كان من الممكن تصل هذه الاموال الى الارهابيين والشبكات الاجرامية التي لها تأثير على هذه المنطقة او على بريطانيا واوروبا الغربية وفي كل مكان بينهما.

واضاف «بعد ستة اشهر من العمليات الناجحة سنغادر الكويت ونعود الى بريطانيا اذ سيتم استبدال مدمرتنا بمدمرة «اتش ام اس مونروز» التي ستتمركز في المنطقة بشكل دائم للاعوام الثلاثة القادمة لمواصلة العمل الذي قمنا به».

وتعد مدمرة «اتش ام اس دراغون» سفينة حربية بريطانية بنيت عام 2008 لعدة ممارسات دفاعية وتزن حوالي 8000 طن وتضم اكثر من 47 صاروخا وصاروخا مضادا للصواريخ.

وكانت الكويت المحطة الاخيرة للمدمرة بعد ان امضت خمسة اشهر ونصف الشهر في المنطقة كجزء من مهمتها لتحقيق الامن البحري في الاراضي العربية.

العفاسي يصدر

وقالت وزارة العدل في بيان صحافي أمس ان القرار تضمن توزيع القضاة ورجال النيابة على اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية والاحتياطية مشيرة إلى ان عدد اللجان الأصلية بلغ 36 لجنة في حين بلغ عدد اللجان الفرعية 143 لجنة فضلا عن 93 لجنة احتياطية.

وأكدت انها أتمت الاستعدادات للعملية الانتخابية اذ تم تشكيل فريق عمل ميداني تحت إشراف وكيل الوزارة عبداللطيف السريع ليتولى التنسيق والاتصال المباشر مع الجهات المعنية بوزارتي الداخلية والتربية والإعلام وبلدية الكويت.

ولفتت الى ان الفريق يتولى إعداد وتنظيم وتجهيز المقار الانتخابية فيما تتولى لجنة إدارية تيسير الشؤون الإدارية والمالية والخدمات للجان الانتخابية فضلا عن فرق العمل الأخرى العاملة التي يسهم كل منها بدوره حتى يوم الاقتراع وإعلان النتيجة.

الكويت تشدد

الاخرى في جنيف السفير جمال الغنيم امام الدورة الاربعين للمجلس والمتواصلة بين الـ25 من فبراير الماضي الى الـ22 من مارس الجاري ردا على التقرير السنوي لمفوضة الامم المتحدة لحقوق الانسان ميشيل باشليت.

واضاف السفير الغنيم ان الكويت اطلعت على ما ورد في تقرير المفوضة السامية تجاه المملكة العربية السعودية الشقيقة مشيرا الى «ان المملكة حققت قفزات نوعية كبيرة في قضايا حقوق الإنسان لاسيما حقوق المرأة بالرغم من التحديات التي تواجهها وهو الأمر الذي يستحق منا كل الإشادة والدعم».

وقال «إن الكويت تؤكد على اهمية احترام حق المجتمعات في اختيار القيم والمبادئ والمنهج المناسب لها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتدعو المجلس إلى احترام مبادئ الحياد والحوار والدفع بالتعاون الدولي البناء الأمر الذي يتطلب تجنب المعايير المزدوجة والانتقائية ومحاولات تسييس أعمال المجلس وتأزيمه».

كما أوضح أن دستور دولة الكويت يتلاقى في العديد من مواده مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان مشيرا الى اقراره بالحقوق الأساسية الواردة في الإعلان لاسيما مبادئ المساواة.

واشار الى ان الكويت اصبحت منارة للديمقراطية والحرية في المنطقة وتليت يوما بعد يوم انها بلد منفتحا على العالم محترما كافة الحقوق التي التزمت بها.

وفي الوقت ذاته قال السفير الغنيم ان الكويت تشعر بالقلق من تدهور الحالة الإنسانية في أجزاء من المنطقة حيث تدور سلسلة من النزاعات المسلحة التي تنتهك الحقوق الأساسية لأبناء بعض الشعوب الشقيقة وتعرضهم للمخاطر وتنتهك الحقوق الأساسية للفئات الضعيفة.

وشدد السفير الغنيم على ان الكويت تعمل بشكل دؤوب على تعزيز وصون حقوق الإنسان باعتباره بات أمرا استراتيجيا بالنسبة لها وأنها تسعى على تحقيقه وفقا للتشريعات المنسقة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

واعرب عن امل الكويت في أن ينهض المجتمع الدولي بمسؤوليته لتقديم المزيد من الدعم إلى المفوضية السامية لتمكينها من الاضطلاع بفعالية بعملها الذي يتوسع بصورة دائمة.

وقال ان الكويت تدرك حجم المشاغل التي تواجه أعمال مكتب المفوضة السامية وكذلك التحديات التي تحملها على عاتقها بهدف تمتع كافة البشر بحقوقهم الأساسية بما يتماشى مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأوضح ان الكويت ذلك البلد الذي تعتبره الأمم المتحدة مركزا للعمل الإنساني وأميره الذي لقبه الأمين العام الأسبق «قائد العمل الانساني» سيبقى سندا للمفوضة السامية ومكتبها وسيستمر في دفع العمل المتعلق بحقوق الإنسان حول العالم لاسيما فيما يتعلق بالاشقاء في فلسطين وسوريا واليمن وكذلك فيما يتعلق بمأساة مسلمي ميانمار.

«الشؤون» : لائحة

قلوبنا والدليل على ذلك ادراجهم في خطة التنمية للدولة».

وأكدت الهاجري في تصريح صحافي على هامش حفل افتتاح نادي البركة للمسنين بمحافظة الفروانية حرص الحكومة على توفير كل الخدمات لكبار السن.

وحول المركز الجديد قالت الهاجري أنه يعد الثاني في محافظات البلاد وأنه المركز يتكون من عيادة طبية مكتملة الخدمات للعلاج الطبيعي وكذلك ورش يتدرب من خلالها كبار السن عما يتوافق مع قدراتهم مشيرة الى أن العمل يجري على افتتاح مراكز في جميع المحافظات وفقا لخطة الوزارة.

10 في المئة

وأضاف العلي لـ «كونا» أمس على هامش إطلاق المركز الفعالية التوعوية «افحص سمعك» برعاية وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح أن حالات ضعف السمع في ازدياد مطرد عالميا حسب آخر احصائيات منظمة الصحة العالمية.

وأوضح أن 50 في المئة من تلك الحالات يمكن تفاديها والوقاية منها وهذا هو الهدف من إقامة مثل هذه الفعاليات التوعوية على مستوى الدول داعيا الجمهور إلى الحضور والمشاركة بهذه الفعالية المهمة لحياة أفضل.

رئيس الوزراء اليمني

ووصف التعهدات الكويتية المعلنة في المؤتمر بالسخية معتبرا توظيفها عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية خطوة هامة تجسد الاهتمام الكبير الذي يوليه الاشقاء في الكويت بالوضع اليمني وادراكهم الكامل لطبيعة الاحتياجات والعمل المشترك مع الحكومة اليمنية.

وأكد حرص حكومته على الاستيعاب الامثل للدعم الكويتي الكريم وصولا الى تخفيف حدة الازمة الإنسانية والتعافي واستعادة مؤسسات الدولة اليمنية بكامل قدراتها.

واشار عبدالملك الى ان «الدعم الكويتي لليمن لم يبدأ فقط مع الازمة الانسانية الناجمة عن انقلاب المليشيا العنصرية وحربها على الشعب اليمني ولم يتأثر بالظروف والسنوات».

وأوضح ان «الكويت قيادة وشعبا قدمت دعما صادقا وكريما وغير مشروط بما في ذلك مدارسنا وجامعاتنا وطرقنا ومستشفياتنا وكتبنا التي كان للكويت فيها بصمة نبيلة وفعالة».

وذكر عبدالملك ان سخاء الكويت وجهودها بقيادة سمو امير البلاد هي استمرار لنهج متميز من الدعم الكويتي الاخوي النبيل والكريم لليمن وشعبه.

وعن تقييمه لنتائج المؤتمر قال عبدالملك ان نتائج المؤتمر الذي عقد في جنيف كانت ايجابية من حيث حجم التعهدات التي عكست اهتماما صادقا من الاشقاء في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي وبزيادة بنسبة 30 في المئة عن العام الماضي ليصل حجم التبرعات الى مليارين و600 مليون دولار.

واضاف رئيس الوزراء اليمني ان المانحين اكدوا على تعزيز توجهات الدعم من خلال مؤسسات الدولة وخصوصا البنك المركزي اليمني مع اهمية تطوير خطط الاستجابة والتمويلات ذات الاثر المستدام كبرامج الاعاشة والتعافي المبكر.

يذكر ان الكويت اعلنت خلال مؤتمر خطة الاستجابة الانسانية لليمن لعام 2019 تخصيص مبلغ 250 مليون دولار لتوفير الاحتياجات الانسانية للشعب اليمني.

الجزائر تحبس

للعهدة الخامسة تتوسع، مبرزة في هذا الإطار الموقف الذي عبّر عنه الأطباء والمحامون.

وأضافت أنه في وقت لم يعلن فيه بعد موعد لعودة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي أدخل المستشفى في سويسرا قبل أكثر من عشرة أيام لإجراء «فحوص طبية دورية» حسب الرواية الرسمية، بارك المجلس الوطني لعمادة الأطباء الجزائريين ما أسماها «المسيرات السلمية»، ودعا إلى احترام «القواعد الوطنية والعالمية للأخلاقيات الطبية الواجبة في تحرير الشهادات الطبية للمرشحين لرئاسة الجمهورية»، في إشارة إلى اعتراضه على منح شهادة اللياقة الصحية لمن لا يستحقها.

ومن ناحية أخرى، أوردت لوموند بعض ما جاء في رسالة مفتوحة وجهتها هيئة المحامين بمدينة تيزي وزو (100 كلم شرق العاصمة) إلى المجلس الدستوري، طالبت فيها أعضاء المجلس بالقيام بواجباتهم «عوض الوقوف كهيئة تتفرج على الخروق العديدة للدستور المرتكبة من قبل السلطة الحاكمة ببلادنا». وأكدت الهيئة رفضها منح بوتفليقة عهدة خامسة.

وأكد بيان صادر عن اتحاد المحامين الجزائريين أمس الأول أن «المجلس الدستوري مطالب بالقيام بمهامه المخولة له دستوريا وتحمل مسؤولياته الدستورية، وإقرار حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية عوض الوقوف كهيئة تتفرج على الخروق العديدة للدستور».

وعودا على بدء إلى رسالة بوتفليقة التي قرأتها نيابة عنه وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجزائرية إيمان هدى فرعون بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة المصادف الثامن من مارس، حيث أشار بوتفليقة المترشح للانتخابات الرئاسية في أبريل المقبل الى جهود الجزائر في توسيع الحريات وتعزيز حقوق المواطنين نحو حق التعبير وحق التجمهر بطرق سلمية وفي إطار القانون معربا عن «ارتياحه للنضج الذي اتسم به المواطنون في التعبير عن آرائهم بطرق سلمية».

كما أشاد بدور المرأة في وقوفها ضد «الهمجية الإرهابية» في سنوات المأساة الوطنية مبينا أن التاريخ يشهد على الوقفة المثالية لأمهات ضحايا الإرهاب من أجل استتباب الأمن في البلاد.

وناشد بوتفليقة الجميع والأمهات خاصة الحرص على صون الوطن والحفاظ على الاستقرار والتفرغ سلطة وشعبا لمعركة البناء وتسجيل المزيد من الانتصارات والبقاء في الخط الأمامي في هذه المعركة السلمية في الحفاظ على أبناء الوطن.

يذكر أن الجزائر تشهد حراكا شعبيا يتزايد يوميا بانضمام مختلف شرائح المجتمع الجزائري لدائرة الرافضين لترشح بوتفليقة لولاية جديدة إذ يطالب الجميع بتراجعه عن الترشح ورحيل كل رموز النظام الحالي وفي مقدمتهم الداعمون للاستمرارية.